قضايا

حول المسألة الريفية الاشتراكية

النظام الاشتراكي في الريف كما لا يمكن حماية هذا النظام من اعتداءات الاعداء ما لم يتم رفع الوعي الطبقي للفلاحين وتشديد النضال الايديولوجي بين صفوفهم .

وتكمن مزايا الاشتراكية وحيويتها – اولا وقبل كل شيء – في ان الطبقة العاملة التي تحررت من الاستغلال والقهر ، في ظل هذا النظام ، واتحدت بصورة صلبة ، انما يتعاون افرادها بشكل وثيق مع بعضهم البعض بطريقة رفاقية ويقومون بعملهم بصورة اختيارية وحماسية ، من اجل الهدف المشترك والمصالح المشتركة . وبدون رفع مستوى افكار ووعي الفلاحين ، لا يمكن اظهار هذه المزايا الكامنة في الاشتراكية على نطاق الريف ، ومن ثم لا يمكن ان يتقدم بسرعة كل من الانتاج الزراعي والتكنيك الزراعي والثقافة الزراعية .

ولا تتحقق عملية اعادة تشكيل افكار الفلاحين ووعيهم من تلقاء ذاتها مع قيام النظام الاشتراكي وتحسين مستوى المعيشة . وغني عن القول ان القاعدة الاقتصادية التي تولد الافكار البالية تختفي مع انتصار النظام الاشتراكي ، وانه يتم خلق الظروف الاجتماعية والمادية لتسليح الفلاحين بايديولوجية جديدة . ولكن رواسب الافكار البالية ، وخاصة تطلعات الملاك الصغار ، تظل باقية لزمن طويل في اذهان الفلاحين في ظل الاشتراكية ايضا ، وقد تعود هذه الرواسب الى الظهور ، او تاخذ في النمو ، اذا ابطأ سير العمل الايديولوجي . ولا يمكن اعادة تشكيل افكار ووعي الفلاحين بصورة تامة الا عن طريق تثقيف طويل المدى لا يكل ، وعن طريق نضال مستمر .

ان تعلق اهمية اولى للثورة الايديولوجية لا يعني بأي حال من الاحوال اننا قد نهمل الثورتين التكنيكية والثقافية .

والاشتراكية والشيوعية تتطلبان مستوى عال من تطور القوى المنتجة ، كما تتطلبان مستوى ثقافيا عاليا وسط صفوف الشعب العامل . والهدف من اقامة الاشتراكية والشيوعية هو – في التحليل النهائي – ضمان حياة سعيدة للشعب كله ، وتلبية احتياجاته المادية والثقافية المتزايدة باطراد بصورة اكثر اكتمالا .

ولا يمكن ان يتحقق تطور القوى المنتجة الزراعية او تحسين في المستويات المادية والثقافية للفلاحين ، او تحرير الفلاحين من كدحهم الشاق ، ما لم يتم القيام بالثورتين التكنيكية والثقافية في الريف . ان تدعيم القاعدة المادية والتكنيكية لاقتصاد الزراعة ورفع المستوى الثقافي للفلاحين يمثلان ضرورتين لازمتين بالنسبة لاعادة تشكيل افكار ووعي الفلاحين . وهكذا ، فان التركيز فقط على اهمية الثورة الايديولوجية ، في الوقت الذي يجري فيه اهمال الثورتين التكنيكية والثقافية ، هو خطأ ايضا .

ويجب علينا – في الوقت الذي نعطي فيه اولوية قاطعة للثورة الايديولوجية – ان ندفع الى الامام بالثورتين التكنيكية والثقافية ، جنبا الى جنب مع الثورة الايديولوجية ، وبهذه الطريقة ، يجب ان نصهر ايديولوجية الفلاحين من جديد ، وان ندعم القاعدة المادية والتكنيكية لاقتصاد الزراعة ، وان نرفع المستوى الثقافي للسكان الريفيين .

٢ – قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ، ومعاونة الصناعة للزراعة ، ومساعدة المدينة للريف :

ان قيادة ومعاونة حزب ودولة الطبقة العاملة ، شرطان لا غنى عنهما لانبثاق ودعم وتطور النظام الاشتراكي في الريف . ولا يمكن ان يسير الفلاحون في الطريق الاشتراكي ، لم ينتقلوا الى الشيوعية ، الا تحت قيادة الطبقة العاملة ومعاونتها .

ان العمال والفلاحين حلفاء ، يقاتلون معا في سبيل الهدف المشترك والمثل الاعلى المشترك ، وهم جميعا شعب عامل اشتراكي . وملكية الشعب باسره والملكية التعاونية هما شكلان للملكية الاشتراكية ، يتطوران في ارتباط وثيق مع بعضهما البعض ، وهما يشكلان الاسس الاقتصادية للدولة الاشتراكية . وتاخذ الدولة الاشتراكية على عاتقها مسؤولية مستوى معيشة الفلاحين ايضا ، وليس فقط العمال والموظفين ، انها تاخذ على عاتقها مسؤولية تطوير الملكية التعاونية ايضا ، وليس فقط كل ملكية الشعب . وكان الفلاح ، في ايام الاقتصاد الفلاحي الفردي هو المسؤول اساسا عن اقتصاده الخاص وعن مستوى معيشته ، ولكن ، بعد اتمام تعميم التعاونيات ، يجب على الحزب والدولة ان يتحملا مسؤولية تطوير المزارع التعاونية ومستوى معيشة الفلاحين ورعايتهم .

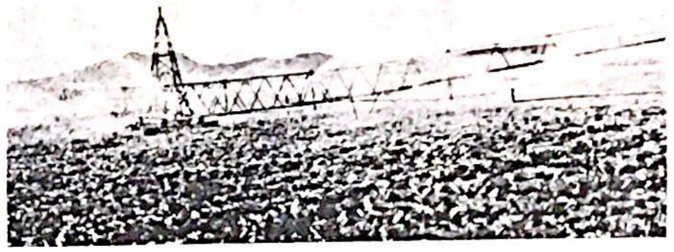

والصناعة هي القطاع القائد في الاقتصاد القومي ، والمدن تتقدم الريف في جميع ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة . ويمكن تجهيز الزراعة – ايضا – بالتكنيك الحديث مثل الصناعة ، وذلك في حالة واحدة ، هي ان تقدم الصناعة – اي القطاع القائد – معاونتها ، ويمكن للريف المتخلف ان يصل الى مستوى المدن في حالة وحدة ، وهي ان تقدم المدن – التي تسير في المقدمة – مساعدتها .

ويترتب على ذلك ، انه في سبيل دفع الثورات التكنيكية والثقافية والايديولوجية الى الامام بقوة في الريف ، وفي سبيل القضاء التدريجي على الفوارق بين المدينة والريف ، بعد اتمام تعميم التعاونيات الاشتراكية ، يجب على الحزب والدولة تدعيم قيادتهما ومساعدتهما للريف ، بكافة السبل ، ويجب على المدن ان تقدم مساعدة ايجابية للريف .

وغني عن البيان ، ان المناطق الريفية في بلد كان فيما مضى زراعيا متخلفا مثل بلدنا ، يجب ان تقدم كمية معينة من اعتماداتها المالية للتصنيع الاشتراكي لفترة معينة عقب انتصار الثورة . ان تقديم اعتمادات مالية بواسطة الفلاحين لخلق صناعة حديثة في دولة اشتراكية كهذه ، استهدف مصلحة المجتمع كله ، وهي مسالة لا غنى عنها بالنسبة لتطور الزراعة في المستقبل ، وتحسين مستوى معيشة الفلاحين انفسهم .

ولكن ، ما ان يتم ارساء قاعدة صناعية اشتراكية ، حتى تنشأ ضرورة الانتقال الى تركيز الاهتمام على قيام الصناعة بمساعدة الزراعة . ومنذ هذا الوقت ، يجب تقديم مساعدة قوية ومن جميع النواحي للزراعة .

ويجب على الطبقة العاملة ان تقود الفلاحين سياسيا وايديولوجيا ، ليس هذا فحسب ، وانما يجب عليها ايضا ان تقدم المعونة المادية والتكنيكية والثقافية والمالية لهؤلاء الفلاحين . وينبغي على الدولة الاشتراكية ان تبذل كل مجهود من اجل تخفيف اعباء الفلاحين وزيادة دخلهم ، ويجب ان تراعي ان مستوى معيشة العمال والفلاحين يرتفع بالتساوي في العلاقة بينهم.

ولذا جرى اهمال العمل الريفي ، وتركت المناطق الريفية بلا مساعدة ، او اذا كان الامر اسوأ من ذلك ، في صورة القيام بتنمية صناعية فقط على حساب الزراعة ، وفي صورة القيام بتوجيه اهتمام اكبر للمدن على حساب القرى ، فان التباين بين المدينة والريف سيزداد اكثر فاكثر بدلا من ان يختفي . ان هذا سيجعل من المستحيل اظهار نشاط الفلاحين بصورة كاملة ، وكذلك تنمية الاقتصاد الريفي ، وتحسين المستويات المعيشية للفلاحين . وسيؤدي هذا التباين ، في المدى البعيد ، الى اعاقة نمو الصناعة نفسها ، كذلك اعاقة تطور الاقتصاد القومي كله ، وسيلحق ضررا بليغا بالنسبة لبناء الاشتراكية والشيوعية .

ان اهمال الريف هو فكرة راسمالية . والقاعدة – في ظل الراسمالية – هي استغلال المدن للريف ، وتخلف الريف عن المدن .

ويرفض الشيوعيون – بحسم – فكرة اهمال الريف ، ولهذا فيجب عليهم ان يكافحوا منذ اليوم الاول لتوليهم السلطة من اجل تحرير الريف من التخلف الموروث من الراسمالية . ومن المشروع – في ظل الاشتراكية – مساعدة المدن للريف واقتراب الريف ، الذي كان متخلفا من مستوى المدن اكثر فاكثر ، في كافة المجالات.

وفي الوقت الذي نزيد فيه من قوة الطبقة العاملة ، وندفع تطور الصناعة والمدن الى الامام اكثر فاكثر ، يجب علينا ان ندعم باستمرار قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ، وان نزيد من معونة الصناعة للزراعة ، ومن مساعدة المدن للريف وبذلك نمحو – خطوة فخطوة – الفوارق بين المدينة والريف . وبهذه الوسيلة وحدها يمكن ان نواصل اظهار نشاط الفلاحين على اكمل وجه ، وان نعمل على تطوير الاقتصاد الريفي بسرعة وتحسين الاحوال المعيشية للفلاحين وسيؤدي ذلك في النهاية الى دفعة اكبر لتطور الصناعة ذاتها والاقتصاد القومي كله ، والى زيادة سرعة بناء الاشتراكية والشيوعية .

٣ – توجيه وادارة الزراعة ، العلاقة بين ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية :

يتخلف الريف عن المدن – في ظل الاشتراكية – في المجالات التكنيكية والثقافية والايديولوجية ، ليس هذا فحسب وانما كنتيجة لذلك يتخلف ايضا في علاقات الملكية القائمة في انحائه ، وفي مستوى الادارة الاقتصادية ، والاختلاف بين الصناعة والزراعة فيما يتعلق بالملكية هو خلاف جوهري يحدد الفارق الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين . والخلاف بين الصناعة والزراعة في مستوى ادارتهما الاقتصادية هو خلاف رئيسي ايضا .

ولذلك ، ففي سبيل القضاء على الفوارق بين المدينة والريف وفي سبيل القضاء على الفارق الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين من الضروري تحرير الريف من التخلف في التكنيك والثقافة والايديولوجية ، وايضا من علاقات الملكية ومستوى الادارة الاقتصادية . والقيام بهذا العمل هو السبيل الوحيد للتغلب على كافة انواع التخلف في المناطق الريفية عن المدن ، والقضاء على جميع الفوارق بين المدينة والريف ، والتي ترتبط بهذا التخلف ، وهو السبيل الوحيد لاستئصال الفارق الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين.

ومن الضروري – من اجل القضاء على الفوارق بين الصناعة والزراعة في مستوى ادارتهما الاقتصادية وعلاقات ملكيتهما ، تطوير الثورات التكنيكية والثقافية والايديولوجية بنشاط في الريف وتدعيم معاونة المدن للمناطق الريفية بكل وسيلة ، وتحسين توجيه وادارة الاقتصاد الريفي على اساس ذلك ، والارتقاء التدريجي بالملكية التعاونية الى مستوى ملكية كل الشعب. وفي اثناء ذلك ، تشكل عملية تحسين توجيه وادارة الاقتصاد الريفي وتطوير الملكية التعاونية .. والمحافظة على تناسب صحيح بين ملكية كل الشعب والملكية التعاونية .. تشكل قضية هامة تتطلبها زيادة سرعة حركة الثورات التكنيكية والثقافية والايديولوجية في الريف ، وتتطلبها المعونة الفعالة التي تقدمها المدن للريف وتقتضيها الحل الناجح لكافة المشكلات الناجمة عن بناء ريف اشتراكي .

والاتجاه الرئيسي في تحسين توجيه وادارة زراعة اشتراكية يتمثل في تقريب اسلوب الادارة في الاقتصاد الزراعي التعاوني بالاسلوب الاكثر تقدما في ادارة المؤسسات الصناعية .

ان الاقتصاد الزراعي التعاوني هو اقتصاد اشتراكي ذو نطاق واسع ، وقد تم تجهيزه بسرعة بالتكنيك الحديث . وحيث ان نطاق الادارة في الزراعة يتسع ، وحيث ان الزراعة تقترب تدريجيا من مستوى الصناعة في معداتها التكنيكية ، فان اسلوب توجيه وادارة الاقتصاد الريفي يجب ايضا العمل على تقريبه من اسلوب ادارة المؤسسات الصناعية . وهذا يعني – اولا وقبل كل شيء – انه يجب استخدام الاسلوب الصناعي في الادارة في توجيه وادارة الاقتصاد الزراعي التعاوني .

والادارة بالاسلوب الصناعي تعني تدعيم التوجيه التكنيكي في الانتاج وتخطيط وتنسيق كل عمل الادارة في مؤسسة من المؤسسات . وتتخلف الزراعة عن الصناعة في المعدات التكنيكية . كما انها مازالت اكثر تخلفا في التوجيه التكنيكي. وقد تم استخدام التخطيط والتنسيق في ادارة الاقتصاد الريفي منذ تحويل الاقتصاد الفلاحي الفردي الى مزارع تعاونية . وتتخلف الزراعة عن الصناعة تخلفا كبيرا في هذا المجال ايضا .

والاتجاه الرئيسي في تحسين ادارة الاقتصاد الزراعي التعاوني وفي القضاء على تخلف الزراعة عن الصناعة في ادارة الاقتصاد ، هو التوجيه التكنيكي المركز والتخطيط والتنسيق المتزايد لكل عمل الادارة .

البقية في العدد القادم

تتمة

الانتهازيو الامس وانتهازيو اليوم

صحيحا تسع حدا للموقف الستاليني اللاممي .. اللاماركسي من المسالة الفلسطينيه ، الاتحاد السوفياتي وراء سياسة ستالينية خاطئة الحقت اضرارا فادحه **بكل قضية التحرر الوطني في بلادنا وكل قضية الثوره الاشتراكية في العالم تعني الامعان في ممارسة سياسة لا تمت للموقف الاشتراكي من المسالة الفلسطينية بصلة وهي سياسة مدانة ماركسيا وتاريخيا** . وان حرص شعبنا على صداقة الاتحاد السوفياتي الثمينة يدفعنا الى ممارسة هذا الموقف النقدي البروليتاري والمطالبة بمراجعة الموقف الستاليني الخاطئ ، والتراجع عنه التزاما بموقف اممي صحيح من المسالة الفلسطينيه . ومن هنا فان شعبنا بقدر حرصه على صداقة الاتحاد السوفياتي حريص على رفض كل **الحلول اللاتقدمية والخاطئة التي تقدم بها المشروع السوفياتي الذي يشكل احد المشاريع التصفوية المطروحة** على مائدة مساحنات الدول الاربع الكبرى "(٥٠) .

وللامانة فاننا قد حافظنا على حجم الحرف كما ورد في البيان المشار اليه انفا والمنشور على صفحات « الحرية » والصادر في ١٥ نيسان ١٩٦٩ .

هذا هو موقف الاتحاد السوفياتي وهذه نظرة وتقييم جبهة " اليساريين فوق اللزوم " اليه ، يوم كانت كل المشاريع مجرد مشاريع امام ترجمتها العملية المستحيلات السبع . اما اليوم حيث ينعقد " مؤتمر السلام " في جنيف ، وحيث يتجول المعلم " كيسنجر " في المنطقة جيئة وذهابا لترتيب اوضاع المنطقة واخضاعها للمخطط الامبريالي فان " اليساريين فوق اللزوم " يلحسون هذا الموقف ولعابهم يسيل لمنظر طعام مائدة التآمر في جنيف . قليلا من الشعور بالمسؤولية اتجاه شعبنا ، وقليلا من الالتزام بالمواقف المبدئية ايها الامين العام !!

سبوا واشتموا ما طاب لكم السب والشتم ، فلسنا نجهد قيد انملة عن ملاحقتكم وكشفكم ، وتاكدوا من اننا لن نتعب ولن نحتاج الى كفاءات نادرة لكشفكم فكل ما في الامر اننا سنتبع القول المأثور « من فمك ادينك يا مدعيه » . لن نضيف شيئا ، فقط نعيد نشر غسيلكم ، سنة بعد سنة ومرحلة بعد اخرى ، لنتاكد انتهازية ادعياء الاشتراكية والثورية ولنحكم جماهيرنا على الذين يستحقون ان يوصفوا بمثل هذه الصفات ، وينعتوا بمثل هذه النعوت .

ما زلنا عند موقف الجبهة الديمقراطية من موقف الاتحاد السوفياتي الصديق ، فبمناسبة الاول من ايار اصدرت الجبهة الديمقراطية بيانا اخر اكدت فيه من جديد ما جاء في بيانها السابق ، حيث قالت : « ان الحركة الشيوعية الدولية السوفياتية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي الصديق بلد لينين رائد النضال من اجل حق الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة في تقرير مصيرها على ارضها ، مطالبة اكثر من غيرها ان تراجع الموقف البيروقراطي الستاليني الخاطئ من المسالة الفلسطينية وتراجع عنه ، وان تتخذ موقفا ماركسيا – لينينيا صحيحا من المسالة الفلسطينية .. موقفا امميا بروليتاريا بعيدا عن كافة المواقف البيروقراطية والشوفينية « القومية العنصرية » . الموقف القائم على حق كل شعب من الشعوب في تقرير مصيره على ارضه .. الخ "(٥١) .

هذا هو موقفكم يوم كانت المقاومة تملك مئة الف قطعة سلاح على حد تعبير امينكم العام . ويوم كانت مشاريع التسوية السياسية التصفوية مجرد مشاريع على الورق . يومذاك كنتم لا ترون لكم مهمة غير ملاحقة الاتحاد السوفياتي ووصمه بكل الصفات التي كنتم تكيلونها بغير حساب . اما اليوم حيث توضع التسوية موضع التطبيق والترجمة العملية وتوضع المقاومة الفلسطينية امام طريقين لا ثالث لهما اما ان تصر على الالتزام بموقفها الصحيح وتتمسك بنهجها السليم ، وتواصل النضال وتتحمل تبعات ذلك . واما ان ترضخ وتركع كما هو شأن الانظمة الرسميه وتتخلى عن قضيتها المقدسة ونهجها الثوري .. يومذاك كنتم تزايدون وتتشدقون وكنا نتجنب التعريض بموقف رفاقنا السوفيات رغم اختلافنا معهم . كنا نسجل وجهة نظرنا بدون مزايدة وبدون ان ننصب انفسنا معلمين للسوفيات او لغيرهم . اما اليوم ، فانكم تفضلون السلامة على مواصلة النضال ولسان حالكم يقول :

الليل داج والكباش تنتطح
نطاح اسد ما اراها تصطلح
فمن نجا براسه فقد ربح

ولكننا نجد اليوم لزاما علينا ان نقول كلمة صريحة وواضحة لاصدقائنا ورفاقنا السوفيات طالما انهم يؤيدون التسوية السياسية التي نعتبرها مؤامرة على شعبنا . وقد لا يرتاح اصدقاؤنا السوفيات لما نقوله غير ان المسالة ليست مسالة راحة الصديق وعدم ازعاجه . انها اكبر من ذلك بكثير . انها مسالة حق شعب في العودة الى وطنه المحتل والمغتصب . ومسالة تقرير مصير وطن وتحريره من براثن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني . افهمون انها "الخوامبون" ام انكم مشغولون هذه الايام باحلام الرقاد على وسائد السلطه التي سيمنحها لكم المتحكمون في جنيف ؟

البقية في العدد القادم

(٥٠) المصدر السابق نفسه .

(٥١) مجلة الحرية البيروتية العدد ٤٦٢ في ٩٦٩/٥/٥ .

مصلحة التمور العراقية

دعامة كبرى للاقتصاد الوطني واستثمارا موجها للثروة القومية